قال ارى هذان من ذهب وقصورا من ذهب بكلمة يا للولو لاي شئ هذا
او لاي صدق هذا او لاي شهيد هذا قال هذا لمن اعطى الثمن قال ارباب وى
ملكك ثمن ذلك قال لا انت ملكته قال عاذا قال يعفو عن اخيك قال ارباب
فانى قد عفوت عنه قال الله تعالى فخذ بيد اخيك فادخله الجنة فاتقوا الله و
واتوا بينكم فان الله يصلح بين المسلمين يوم القيمة اخرجه الحاكم والحكيم الترمذى
وكذلك من تدان بدين فى نفسه وفاوه هم ما تجاوز الله عنه وارضى عنه
بما شاء اخرجه الحاكم وله روايات متعددة وراستوفيناها فى الابحاث المسبوكة
اللهم اما اسالك ذلك لنا ولا ملئنا واخواننا بيك ولكل من يحب ان يسالك
له ذلك هذا وقد ظن صاحب الكشاف انها واصحة فى الوعيد وليس كما قال
اذ لا ترد على نحو من عصى الله ورسوله بدخله نارا خالدا وهو لا يرد على اسلوب
صالح للعذاب ومعضى تام ومذا الا منع الموانع سد التوبة والعفو والغفران
ثم الخلود باقراره كما فى الاساس للمكث الطويل اعم من المنقطع وغيره فاحفظ
هذا فانك تجده فى كتاب فهو مرحكه الى آخر الكتاب وهو زبده لا يسبه
لكلام الناس الها الا ترى البيضاوى والسعد وغيرهما جعلوا المعنى هناك من
عاد الى الكفر وهو تعسف واضح قوله تعالى فاذوا بحرب من الله لم يحل له
سمه حد اموقتا كالسرقة والزنا واما الحرب فالمراد به دفع كسار الكفار
التى تبدر ابما اخره حاسبى ان يسمى حرابا من العدو ونحوه ولكنه لما لمع حال هؤلا
الى حد العابده لم يسق الا حاسبى اسم الحرب فلو عابد احد فى شر الحر او غيره
من المكرات الا هذا الحد لقيل له ذلك قوله تعالى اذا اتدا اسم بدل من فسره ابن
عباس رضى الله عنهما بالسلم واللفظ يعمه وغيره ولذا سم الامر بالكتابه و
الشهاده ونوحد من الآيه لزوم الاجل المشروط عند المباحه المسماه

بالمداينه

بالمداينة لانها من صفة المبيع فى السلم ومن صفة الثمن فى غيره فعلى هذا
لو نقص من ثمن السلم او دفع من ثمن غيره فى المداينة للزم ذلك لان
حصول احد البدلين وعدم حصول الاخر صفتان لهما والصفة لا تعابل بشئ
البدل لا تعابل مجموع الصفة والموصوف كما لو قال رعت ذنبك
معزوب او عز حضروب ونحو ذلك واذا لزم لم يمكن ربا فقول من قال من
خالف بضاعة ما اعطت السوق من الثمن فى المداينة فقد جعل الزياده على
السوق مقابلة للمبيده وهو معنى الربا كلام غير صحيح لان سعر السوق ملغى
والا لما صح نقدا وايضا احد البدلين بصفة مقابل للاخر بصفة واما الربا
فلم يعابله شئ وقولهم مقابل المبيده كلام لغو اذ لا يصح ان يعابل المبيده بشئ وحال
لا عدم الانفراد ولا على الاجماع ويلزمهم فى السلم ايضا وهم لا يعترفون
ذلك فيه مع امكان اعتبار سوقه الحاضره وان لم يمكن اعتبار وقت العاقد
لانه غيب لكن العبره بالسوق الحاضره والا فلا يمكن فى غير السلم ان يرضى ثمن السلعه
فى المستقبل فلا فرق بين السلم وغيره فلا ترى افسد من هذا القياس الذى
طنوه اقوى قياس وهو القياس فى معنى الاصل وقد فتح الناس للربا ابوابا
واسقوه فى اكثر الارزاق يتحتم عليهم اماتتها بالسبر وقد بينا فى الارواح
وفى حواشى ان الواجب بطلان السبر وعدم دخول الربا فى عرية المنصوصه
وصاحب هذا القول الماضى امست الربا فى سطر المعاملات وكلهم لا مستند لهم
الا ما سمعت ومن حرم ما حلل الله فهو كمن حلل ما حرم الله بلا شك لان التحليل
اصل ومن ثبت على الاصل ليس بمن اقدم بما يحل المركب نا لا له الا هو وقوله
تعالى فان كان الذى عليه الحق سفيها او ضعيفا او لا يستطيع ان يمل هو فليملل وليه
بالعدل الآيه فان استلم فيهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم فلا فرق بين السفه المتصل بالصغر
فلا بعد تصرف السفيه محجورا عليه ام لا وانما الحجر كحكم الحاكم لا سطر حقا والا

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)